«الدولي» يستضيف وفداً تونسياً ضمن دورة تدريبية

علمت «الأنباء» من مصادر ذات صلة ان بنك الكويت الدولي سيستضيف 16 باحثا تونسيا في رسالة الدكتوراه للقيام بدورة تدريبية حول تجربة العمل المصرفي الإسلامي والتي سيشرف عليها قياديون من مختلف الإدارات التابعة للبنك.
وأضافت المصادر ان الباحثين التونسيين سيباشرون الدورة بداية من اليوم حتى منتصف الشهر الجاري داخل مقر بنك الكويت الدولي، وسيكون لهم زيارة ليوم واحد لمقر بنك الأهلي المتحد للتعرف عن كثب على تجربة العمل المصرفي الإسلامي. وكشفت المصادر ان «الدولي» رتب ضمن برنامج زيارة الوفد التونسي زيارة الى جميع فروع البنك داخل الكويت وزيارة للجنة العليا للتشريع الإسلامي وجولة على أهم المعالم التاريخية والسياحية والتجارية للكويت.

● منى الدغيمي

«الفنية الاستشارية» للمنطقة الحرة تناقش المخطط التنظيمي في اجتماعها الثلاثاء المقبل

ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن اللجنة الفنية الاستشارية للمنطقة الحرة ستجتمع الثلاثاء المقبل «بعد غد» بحضور وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي لمناقشة جميع المشكلات التي تعاني منها المنطقة الحرة «منطقة المستقبل» والتطرق إلى موضوع المخطط التنظيمي للمنطقة الحرة وتحديد المخالفات ومدى مواءمتها مع لائحة البناء الصادرة من المجلس البلدي.
وأضافت المصادر أن اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية للمنطقة الحرة - الذي تترأسه بورسلي بحضور ممثلين عن الهيئة العامة للصناعة وهيئة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للجمارك، ووزارة الداخلية، إلى جانب وزارة الأشغال وإدارة أملاك الدولة، ووزارة البلدية - سيتطرق أيضا إلى حق الانتفاع في المنطقة الحرة بواقع 10٪ من إيرادات المنطقة لمصلحة صندوق تطوير المنطقة وآلية البدء في تحصيل المبالغ المستحقة، وتوجيهها نحو الهدف المرصودة لأجله حيث أوصت اللجنة الاستشارية للمناطق الحرة في اجتماعاتها خلال الفترة الأخيرة دراسة تعديل بعض الأنشطة في المنطقة الحرة وتحديدا التي لا تتوافق مع طبيعة المناطق الحرة المتعارف عليها عالميا، إلى جانب قيام الفريق المشترك الذي يضم في عضويته ممثلين عن كل من وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، وبلدية الكويت، ومؤسسة الموانئ بزيارة المنطقة والبدء في إجراءات العمل المتعلقة بأعداد المخطط التنظيمي للمرحلة الأولى.

● عاطف رمضان

5 أسباب رئيسية وراء دفع الحكومة لمشروع الضمان الصحي

أصدرت الكويت بعد فترة كبيرة من الدراسة قانون التأمين الصحي رقم 1 لعام 1999 ومن ثم أطلقت مؤخرا مشروع الضمان الصحي الذي تم ترسية مناقصته على شركة اجيليتي نهاية الأسبوع الماضي، ليصبح الخطوة الأولى في سبيل تقديم خدمات علاجية أفضل للمواطنين والمقيمين، سعيا لتخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية، وتوفير جميع العلاجات وفرص إقامة العمليات وعلاج الأمراض المزمنة او المدنية والتي تتطلب علاجا مستمرا يحتاج إلى تمويل دائم، على أن يظل المشروع تحت رقابة وزارة الصحة لضمان الرقابة الدائمة من الناحية الطبية.
ولأهمية المشروع الكبرى في دعم خطة التنمية في الكويت وتحسين البنية التحتية، رصدت «الأنباء» 5 أسباب رئيسية لإطلاق مشروع الضمان الصحي، ضمن مساعي الدولة وراء تأسيس الشركة. وتتمثل الأسباب الرئيسية التي دفعت الكويت إلى إطلاق مشروع الضمان الصحي في: تحسين مستوى الخدمات الطبية التي يحصل عليها الوافدون والمواطنون وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع القطاع الخاص وعدم تحميل ميزانية الدولة المزيد من النفقات ومواجهة التحديات المتعلقة بالزيادة المستمرة في كلفة الخدمات الصحية مما تتحمله حكومة أي دولة وأخيرا دعم مشاركة القطاع الخاص في الخطة التنموية التي أطلقتها الحكومة.

● محمود فاروق

«كي نت» توقف عملياتها بواسطة الـ«آي فون» والـ«اندريود» مؤقتاً

أبلغت مصادر ذات صلة «الأنباء» ان شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» قد اوقفت عملياتها بواسطة الـ«آي فون» والـ«اندريود» بشكل مؤقت وذلك لاجراء تحديثات على شبكتها وبرامجها المتعلقة بالنظم الجديدة للاتصال، مبينة ان الشركة قد ابلغت بعض عملاءها بسلامة موقعها الالكتروني الذي يمكن من خلاله اجراء جميع العمليات المالية الالكترونية ونصحت عملاءها باستخدام الموقع الالكتروني حتى يتم الانتهاء من التحديثات المزمع عملها على شبكتها. ويصل عدد اجهزة الصراف الآلي التابعة لـ «كي نت» في الكويت الى اكثر من 235 جهازا وهي في زيادة مستمرة حيث بلغ نمو عدد الاجهزة بنهاية العام الماضي الى 5٪ لتحقق بذلك شبكة «كي نت» ارقاما قياسية للعمليات التي يتم انجازها على اجهزتها الالكترونية.

● محمود فاروق

شركات الوساطة جاهزة.. ولكن

تطبيق نظام التداول الجديد مرهون بتجربة رسمية سيتم تحديد موعد لها في اجتماع لجنة السوق المقبل

سوق الكويت للاوراق المالية ينتظر تحديث نظام التداول خلال المرحلة المقبلة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة انه سيعرض على لجنة السوق في أول اجتماع لها تحديد موعد لإجراء تجربة رسمية وفق نظام ناسداك أومكس في السوق من خلال عمليات تداول بيع وشراء حقيقية، لافتة الى أن هذا هو آخر ما تم التوصل إليه بخصوص القضية الشائكة التي تطل برأسها حاليا في سوق الكويت للأوراق المالية وهي إما تطبيق نظام التداول الجديد في أقرب وقت ممكن لتجنب إدارة البورصة غرامات يمكن ان تتكبدها نظرا لجاهزية شركة ناسداك اومكس بالنظام الجديد من الناحية الفنية، أو التاجيل لأجل غير مسمى لحين وصول الإطراف المتعاملة بالنظام وفي مقدمتها شركات الوساطة الى إعلان جاهزيتها لتطبيق النظام.
وقالت المصادر ان اجتماع اللجنة سيولي اهتماما لهذا الملف أكثر من غيره من الملفات العالقة التي سيتم بحثها خلال الاجتماع الذي قد تحضره وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي كونها لاتزال تسير العاجل من الأمور، أو بحضور وزير تجارة جديد يرأس الاجتماع المقبل. وأضافت ان هذا الاجتماع مازال قائما في موعده في الثاني عشر من ديسمبر الجاري ولكنه قد يشهد تأجيلا إذا دعت الضرورة لذلك.
وذكرت المصادر ان الاجتماع سينظر في نتائج التجارب الوهمية التي تم إجراؤها طيلة الفترة الماضية والبالغ عددها 9 تجارب للوقوف على أهم ما جاء فيها قبل اتخاذ القرار النهائي، وأوضحت المصادر ان تحديد موعد التجربة الرسمية سيكون بالتشاور مع هيئة أسواق المال كونها الجهة المنوط بها اتخاذ قرار تطبيق نظام التداول الجديد او تأجيله. ولفتت المصادر الى ان التجربة الرسمية ستكون لمدة جلسة واحدة، ومن ثم العودة لنظام التداول الحالي حتى يتم تقييم التجربة من حيث المميزات والعيوب الفعلية إن وجدت، مشيرة الى ان الاتفاق مع «ناسداك» ينص على إجراء تجربة رسمية كان من المفترض انها تمت بالفعل، ولكن العيوب التي أظهرتها التجارب السابقة حالت دون ذلك، ولم تستبعد المصادر استمرار ادارة السوق في التجارب الوهمية لحين تدارك كل العيوب. وفي هذا السياق، وجهت «الأنباء» السؤال لبعض الوسطاء حول مدى جاهزيتهم في حال قررت هيئة أسواق المال وإدارة السوق تطبيق النظام وعدم تأجيله، وجاءت ردودهم بالتأكيد على ان شركات الوساطة جاهزة تماما للبدء بالعمل بالنظام الجديد حتى لو طلب منهم البدء فيه من غد، فهي - شركات الوساطة - وفرت كل الإمكانيات اللازمة من خلال تعاقدات مع شركات زودتهم بخدمات الاتصال، وتهيئة الكوادر البشرية وكل ما تحتاجه شركات الوساطة لمواكبة استحقاقات النظام الجديد. وقالت المصادر ان شركات الوساطة لا تريد البدء بالنظام حتى يتم إصلاح جميع العيوب التي تمثل ثغرات قد ينتج عنها مشاكل مستقبلية، مشيرة الى ان جميع ملاحظات شركات الوساطة تم تقديمها للجهات المسؤولة، وهي تعتبر مشاكل فنية تؤثر على سير عمل النظام والتداول ولا تحقق الكفاءة والعدالة والشفافية في حال تطبيقه في ظل وجود هذه المشاكل. وتطرقت المصادر الى ضرورة وجود آلية للربط بين أرصدة العملاء وشركات الوساطة، مشددة على أنه مطلب أساسي بالنسبة لشركات الوساطة وللمتداولين والسوق، لما يوفره من حماية لجميع الأطراف من أي تعاملات وهمية او طلبات وعروض وهمية تؤثر على سير اتجاه السوق ولن تخلق أي نوع من الانكشافات التي حدثت سابقا على شركات الوساطة وكبدتها خسائر بالملايين وتحملتها الشركات كاملة بسبب عدم وجود نظام الربط. وأكدت المصادر ان هيئة الأسواق هي الجهة الوحيدة المخولة بالموافقة على بدء تطبيق النظام وشركات الوساطة وقتها تمثل لقرار الهيئة ولكن تتحفظ على هذه الخطوة.

الاجتماع سينظر في نتائج التجارب الوهمية التي تم إجراؤها طيلة الفترة الماضية والبالغ عددها 9 تجارب للوقوف على أهم ما جاء فيها

● شريف حمدي

بورسلي تكشف عن إجراءات رادعة تجاه 170 شركة لم تقدم ميزانياتها منذ 2003

أكدت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي سوف تعقد مؤتمرا صحافيا خلال الأسبوع الجاري تستعرض فيه الشركات المخالفة والإجراءات الرادعة تجاه الشركات التي لم تلتزم بقانون الشركات التجارية. وأضافت المصادر ان «التجارة» كشفت مؤخرا عن أسماء 170 شركة لم تقدم بياناتها المالية منذ عموميتها التأسيسية، مشيرة الى ان الوزارة أمهلت هذه الشركات 30 يوما وإلا فانها ستقوم بسحب تراخيصها تطبيقا للمادة 173 من قانون الشركات التجارية. وأوضحت المصادر ان الـ 170 شركة المخالفة تتفاوت مخالفاتها في عدم تقديم ميزانياتها للوزارة منذ أعوام 2003 وحتى 2009. وذكرت المصادر ان «التجارة» تنتظر مدى تجاوب هذه الشركات وان أمامها مهلة لا تتعدى 3 أسابيع أو أقل وسوف تتخذ الوزارة إجراءاتها من خلال سحب التراخيص الخاصة بالشركات المخالفة. وتتجه الوزارة لتطبيق المادة 173 من قانون الشركات نظرا لأن ارتفاع اعداد هذه الشركات المخالفة يؤثر سلبا على السوق والمتعاملين.

● عاطف رمضان

بخش لـ «الأنباء»: «الأولى للوقود» تفتتح محطة «بيان»

توقع العضو المنتدب في شركة الاولى للوقود حمزة بخش ان تفتتح الشركة محطة وقود منطقة بيان خلال الاسبوع الجاري بعد الانتهاء من عمليات التحديث والتطوير الشاملة التي نفذتها الشركة للمحطة، مبينا ان الشركة تنتظر صدور التصاريح من شركة البترول الوطنية لافتتاح المحطة بداية الاسبوع المقبل على ان يتم الافتتاح فعليا منتصف الاسبوع. وقال بخش في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الشركة قامت بتنفيذ المرحلة الاولى من عملية اعادة تأهيل محطة وقود بيان والتي اشتملت على زيادة عدد المضخات والتوسعة الشاملة للمحطة، مشيرا الى ان الشركة ستقوم بتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة خلال الشهور المقبلة وذلك بعد الانتهاء من صدور تراخيص البلدية والبترول الوطنية التي عادة ما تأخذ دورة روتينية طويلة للغاية. وأوضح بخش ان عمليات البناء والتطوير في المرحلتين الثانية والثالثة والتي ستشمل بناء سوق مركزي متطور ومحطة لغسيل السيارات بالاضافة الى بناء عدد من الخدمات المساندة في المحطة سيتم تنفيذها دون اغلاق المحطة لتستمر مبيعات الوقود كما هي دون تأثير يذكر. وعن القيمة المالية التي رصدتها الشركة لتطوير محطة بيان قال بخش ان المرحلة الاولى التي تم الانتهاء منها بلغت قيمتها 300 الف دينار وسيبلغ قيمة المرحلتين الثانية والثالثة ما بين 700 و800 الف دينار تم رصدها بالكامل وسيتم صرفها بعد الحصول على التراخيص. وذكر ان الشركة ماضية في تجهيز وتنفيذ وتطوير 5 محطات وقود قائمة وذلك بالتتابع حيث يتوقع الحصول على ترخيصين خلال الشهرين المقبلين من بلدية الكويت وشركة البترول الوطنية، على ان يتم صدور الـ 3 الباقية تباعا.

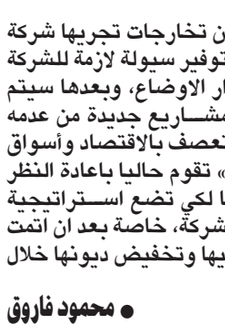
حمزة بخش

● أحمد مغربي

لجنة تخصيص البورصة تفاضل بين 3 جهات محلية وعالمية لتقييم الأصول

أكد مصدر مسؤول لـ «الأنباء» ان اللجنة المكلفة من قبل هيئة أسواق المال بتخصيص البورصة الكويتية لاتزال حتى الآن تفاضل بين 3 عروض تقدمت بها جهة عالمية هي بنك HSBC وجهتان محليتان لها ارتباطات مع مكاتب استشارات عالمية، ليسند إلى أي منها مهام وضع الأطر القانونية والمالية والفنية لعملية التخصيص، وفي مقدمتها تقييم أصول البورصة.
وقال المصدر ان اللجنة تعمل على قدم وساق لاختيار أفضل العروض المقدمة إليها، معربا عن أمله في ان يتم إبرام العقود قبل نهاية الشهر الجاري، ومن ثم تقوم لجنة التخصيص بتسليم كل الملفات الخاصة بأصول البورصة إلى الجهة التي سيتم التوقيع معها لتبدأ في مباشرة حصر وتقييم الأصول.
وأضاف انه لا توجد عقبات تحول دون تنفيذ خطة التخصيص الموضوعة من قبل اللجنة وفق المدى الزمني المقرر لتخصيص البورصة حتى الآن.
وبسؤاله عن مدى تأثير عدم تعيين ثلاثة أعضاء مكملين لمجلس المفوضين بدلا من الذين تم اقالتهم على ملف التخصيص أشار المصدر إلى أنه لا توجد إشكالية كون اللجنة كانت قد حصلت على جميع الموافقات اللازمة لإنجاز مهمة اختيار الجهة التي سيسند إليها مهمة حصر وتقييم الأصول ووضع الأطر القانونية والإدارية، لافتا إلى أنه اذا استمر وضع مجلس المفوضين على ما هو عليه فقد تحدث في المستقبل القريب بعض الإشكاليات، حيث ستحتاج اللجنة بعض الموافقات من قبل هيئة الأسواق.
وأعرب عن أمله في ان يتم وضع حل لمشكلة المفوضين الثلاثة حتى تسير الأمور في الإطار المرسوم لها وتنتهي عملية التخصيص في موعدها المقرر.

● شريف حمدي

«صكوك» نحو تخارجات جديدة

كشف مصدر مطلع لـ «الأنباء» عن تخارجات تجريها شركة صكوك القابضة في القطاع العقاري لتوفير سيولة لازمة للشركة لحين اتضاح الرؤية العامة واستقرار الاوضاع، وبعدها سيتم التفكير في جدوى الاستثمار في مشاريع جديدة من عدمه وذلك في ظل الظروف الحالية التي تعصف بالاقتصاد وأسواق الاسهم. وأضاف المصدر ان «صكوك» تقوم حاليا باعادة النظر ودراسة جميع اصولها والتزاماتها لكي تضع استراتيجية جديدة ستساعدها على النهوض بالشركة، خاصة بعد ان اتمت تسويات لسداد بعض المستحقات عليها وتخفيض ديونها خلال العام الماضي بنسبة 26٪.

● محمود فاروق

الموسى: «هيئة أسواق المال» مشلولة... وتشكيل حكومة جديدة يفتح باب الأمل

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة مجموعة الأوراق المالية علي الموسى ان وضع الاقتصاد الكويتي الحالي ليس جيدا، منذ أن ضربت الأزمة المالية الأسواق العالمية في 2008.
وأوضح الموسى في لقاء مع «كويت نيوز» الالكترونية ان الاقتصاد الكويتي يشكو من قلة الاهتمام الحكومي ومن تأخر العلاج، نتيجة المشاحنات والقلاقل السياسية التي تمر بها البلاد، مشيرا الى ان الجميع ينتظر ما ستؤول اليه الأوضاع الحالية وخاصة تشكيل الحكومة الجديدة وما ستفرزه على الساحة السياسية، وما له من اثر مباشر على الوضع الاقتصادي بشكل عام.
وأضاف ان سوق الكويت للأوراق المالية ينتظر بوادر ايجابية، مع حديث البعض عن قرب حل مجلس الأمة، وفي انتظار بوادر أمل في المستقبل وافراز جديد يكون له اثر ايجابي على القطاعات الحيوية كافة، وفي مقدمتها الاقتصاد والسوق المالي، معتبرا ان اي قرار سواء بحل مجلس الأمة او تشكيل حكومة جديدة يفتح باب الامل دائما لما هو جديد ينتظره الجميع.

علي الموسى

عدم إيجاد بديل عن المفوضين المستغنى عنهم ضمن مآخذ مجلس الوزراء

وأشار إلى أن السلطتين التشريعية والتنفيذية لم تهتما بشكل ملحوظ بأوضاع الاقتصاد وكان توجههم الأول والأخير نحو زيادة الرواتب، وخصوصا مجلس الأمة الذي لم يعر أي اهتمام للاقتصاد المحلي، لا من قريب ولا من بعيد.

هيئة أسواق المال

وتطرق الموسى في الحوار الى قضية مفوضي هيئة أسواق المال الثلاثة المنهية خدماتهم قائلا: «كان يجب على الحكومة قبل قرارها باستبعاد المفوضين ان تكون جاهزة بالبديل، عوضا عن هذا التشتت الحاصل حاليا، معتبرا في الوقت نفسه ان أوضاع مفوضي هيئة الأسواق المالية من ضمن المآخذ التي أخذت على الحكومة خلال الفترة الأخيرة، حيث كان هناك إلحاح شديد على ضرورة ايجاد هيئة لأسواق المال بعد تأخر الكويت عن ركب التقدم في مجال الأسواق المالية وبعد ان لحقت بهذا الركب من التقدم الاقتصادي فوجئ الجميع بأن هناك خلافا ثلاثيا ما بين الهيئة ووزارة التجارة وادارة البورصة، مبديا تعجبه مما يحدث في وضع مفوضي الهيئة، حيث ان الهيئة تحتاج، وفق طاقتها المقدرة لها، الى 5 اعضاء فقامت الحكومة بالاستغناء عن ثلاثة منهم، فكيف عليها ان تعمل الآن؟».
وطالب الموسى الحكومة بسرعة تعيين البديل فورا حتى تعمل هيئة الأسواق وفقا لآليتها التي أقرها القانون والذي يتيح لها المراقبة وتنظيم السوق، مضيفا في الوقت نفسه انه يرى توقفا وبطئا في عملية التعيين واتخاذ القرار المناسب فيما يخص قضية المفوضين الثلاثة، مؤكدا على ضرورة مساءلة مجلس الوزراء في هذا التردد الذي يخص ايجاد البديل لهم.
قائلا «كان الأجدر بمجلس الوزراء ايجاد البديل قبل الاستغناء عن المفوضين الثلاثة او قبل عزلهم، معتبرا ان هيئة الأسواق في الوقت الحالي مشلولة تماما ولا تستطيع العمل باثنين فقط ضمن فريقها من المفوضين». وأكد ان هيئة اسواق المال احد مكونات سوق الأوراق المالية ومن ضمن أساسياته، وهذا يعطي مثالا واضحا لعدم اهتمام الحكومة بالاقتصاد بشكل عام والبورصة بشكل خاص.

صفقة «زين»

الحوار مع رئيس مجلس ادارة مجموعة الأوراق المالية لم يخل من التطرق الى امور عدة ونقاط شائكة كان لابد منها، خاصة ان المجموعة اتهمها البعض بانها ساهمت بشكل رئيسي في فشل صفقة من اكبر الصفقات وهي بيع 46٪ من اسهم «زين»، حيث اوضح ان «مجموعة الأوراق» لا تقف أبدا في وجه مصلحة عامة وان ما حدث على حد قوله كان انفرادا وارتجالا بالقرار وفرضا للقرار نفسه، وهذا ما لم ترضه مجموعة الأوراق المالية على نفسها او على عملائها، معتبرا كلام البعض عن ان مجموعة الأوراق المالية هي السبب في فشل الصفقة غير صحيح وعاريا تماما عن الصحة لأن موقف المجموعة كان واضحا منذ البداية، وان كانت الصفقة غير قانونية او صحيحة وفقا للأطر المنظمة لمثل تلك الصفقات لا نستطيع نحن او غيرنا ان نقف أمامها او نفشلها.
وقال: «نحن أبدينا رأينا ووجهة نظرنا في ذلك وهذا حق من حقوقنا التي كفلها لنا القانون ومن حق اي مساهم في الشركة الاعتراض او الموافقة وفقا لما يراه في صالحه»، مضيفا ان كانت الصفقة كما يقال تمر من خلال الأطر القانونية السليمة فانها كانت ستنجح بطبيعة الحال وستتم بشكل قانوني دون النظر إلى المعترضين او المؤيدين لها، ولكنها لم تتم وفشلت لان فيها نواقص كثيرة ولم تستطع الأطراف جمع النسبة المطلوبة ولهذا فشلت ولم يكتب لها النجاح.
وعن رجوع الصفقة مرة اخرى الى ارض المفاوضات سواء من المستثمر الأخير او من غيره، قال الموسى سنمشي على رأينا السابق ان تتم الصفقة وفقا للقانون، وهيئة الأسواق ستوفر على الجميع طريق الخلاف وسيكون الأمر متروكا لها وفقا للأطر القانونية المنظمة لمثل هذه الصفقات دون فرض الرأي على باقي المساهمين.

نتائج مجموعة الأوراق

وعن تأخر اعلان شركة مجموعة الأوراق المالية عن نتائجها المالية أوضح الموسى ان الشركة قامت بتسليم بياناتها المالية لهيئة اسواق المال وتنتظر الموافقة عليها، مشيرا إلى تأخير الاعلان عن النتائج بسبب فحص الهيئة لها، ويأتي هذا، على حد قول الموسى، بان الاستغناء عن المفوضين الثلاثة خلق ارباكا في جميع ادارات الهيئة مما اثر على سرعة العمل، بما فيها البت في النتائج المالية للشركات، مضيفا ان هناك العديد من الشركات التي اصابها الوضع نفسه في تأخير نتائجها المالية بسبب الفحص المتبع من قبل ادارات هيئة اسواق المال ونحن نلتمس لها العذر في ذلك.

أوضاع البنوك

وتطرق الموسى الى النتائج المالية للبنوك المحلية قائلا: بشكل عام البنوك المحلية متينة ووضعها قوي وهي قادرة على مواجهة اي أزمات سواء في الداخل او الخارج، معتبرا ان بناء المخصصات من اهم الأمور التي تتبعها المصارف الكويتية خلال الفترة الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أثرت على قطاع كبير من المصارف العالمية وأدت الى افلاس العديد من الشركات الاستثمارية والشركات العالمية سواء في أميركا او أوروبا او حتى في الدول العربية والتي بدأت منذ فترة في ظهور آثارها على قطاعات مهمة مثل الشركات الاستثمارية او المصارف، حتى ان هناك شركات مازالت في مرحلة النضج تأثرت سلبا بالأزمة المالية.